(الزمان) تنفرد بنشر فصول من أول كتاب يكشف إنتخابات الزمن الصعب (15)

تضخّم غير معتاد بأعداد المصوتين في أربيل يكشف أوراقاً مشبوهة ومشكوكاً بها

فريد ايار
لندن

بعد اجراء المقابلات العديدة مع من عمل في محافظة نينوى والاستماع الى افادات الكثير من الاشخاص ودراسة عشرات الطعون والشكاوى التي وصلت الى المكتب الوطني اصدر مجلس المفوضية بياناً بتاريخ 9/ شباط -فبراير 2005 جاء فيه:

الحاقاً ببيانها المرقم 15الصادر في 7 شباط – فبراير 2005 بشأن مخالفات انتخابية في محافظة نينوى، تعلن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق انها وبعد التحقيق والكشف بحضور اعضاء مجلس المفوضية والخبراء الدوليين العاملين معها على صناديق ورزم تحتوي أوراقاً انتخابية عليها شكاوى وطعون او تم تغليفها بشكل يخالف التعليمات قررت ما يلي:

1- تم التثبت من عدم تطابق الصناديق والمواد التالية مع المواصفات والمعايير الدولية المعتمدة قانونياً لدى المفوضية وهي:

-صناديق اقتراع منفردة عددها (29) صندوقاً.

– صناديق اقتراع مزدوجة بعدد (9) صناديق.

– صناديق كارتونية صغيرة عددها (14) كارتوناً.

– اكياس نايلون صغيرة عددها (174).

2- تقرر عدم اعتماد هذه الاوراق واستبعادها من العد والاحتسابات ضمن النتائج نظراً لمخالفتها للقوانين والاجراءات الانتخابية المعتمدة.

اثار بيان المفوضية بالغاء صناديق اقتراع واكياس نايلون عددها 174 كيساً من مراكز سنجار وربيعه موجة من الاعتراضات ولا سيما أولئك الذين يعلمون ما فعلوا وهو امر متوقع طبعاً وقد اتصل بي الصديق السيد مازن الخضيري الذي كان في ذلك الوقت مديراً لمكتب فخامة الرئيس غازي الياور مستفسراً عن هذا الاجراء فاكدت له ان مجلس المفوضين لم يفعل ذلك نكاية بأحد ولن يفعل ذلك وكل ما في الامر ان هذه الصناديق وهذه الاكياس لم تكن مطابقة للتعليمات وتم اكتشاف زيادات في عدد اوراق الاقتراع بحيث يظهر للعيان اسلوب التزوير المتبع.

واثناء تبادل الحديث سألت السيد الخضيري ما رأيكم ان تقترحوا على فخامة رئيس الجمهورية ان يزور مقر المفوضية ليطلع بنفسه على الصناديق واوراق الاقتراع الموجودة فيها؟

قال لي هذه فكرة طيبة سأعرضها عليه واعود اليك. في اليوم التالي اتصل الاخ مازن بي قائلاً سيكون فخامة الرئيس عندكم ظهراً ..ابلغت اعضاء المجلس بالامر ونزلت مع رئيس المجلس لاستقباله من امام مبنى المفوضية... وصل فخامة الرئيس غازي الياور بلباسه العربي ومعه سكرتيره واحد مرافقيه فاستقبلناه مرحبين بمقدمه وصعدنا الى صالة الاجتماعات في الطابق الثاني في المفوضية حيث شرحنا له طبيعة العمل وكيفية احتساب الاصوات وتدقيق الصناديق.

اتذكر عندما عرجنا للحديث عن الصناديق والاكياس المشكوك بها ابتسم الشيخ غازي وقال لقد الغيت جميعها اليس كذلك؟

قلت له فخامة الرئيس رأيكم في ان نشاهد على الطبيعة الصناديق والاكياس الـ 174غير الآمنة لنشرح لكم بعض الامور فقال نعم دعنا نشاهد ذلك. في الطابق الاول من مبنى المفوضية كانت الصناديق مركونة في احدى زوايا القاعة الرئيسية هناك شرحت لفخامته كيف ان اوراق الاقتراع كانت مرتبة ترتيباً متناسقاً داخل الصندوق وهو امر لا يحصل في حالات الانتخاب العادية حيث تطوى الورقة وترمى في الصندوق، بالاضافة الى ان كل صندوق كان يحتوي على 800او 900 ورقة اقتراع في حين ان سعة الصندوق، في حال الاقتراع العادي يكون ما بين 500-350ورقة اقتراع كما ذكرنا ايضاً ان "القلم" الذي استعمل في تأشير الكيان السياسي المرغوب كان واحداً وبشكل منسق ما يعني ان شخصاً واحداً جلس وأشر جميع اوراق دفتر الانتخابات وقطعها ووضعها (وليس رماها) في صندوق الاقتراع بشكل تراتبي كل هذه الملاحظات تعطينا الدليل الحاسم على ان التزوير حصل وبوضوح.

هنا ابتسم فخامة الرئيس وقال لي دكتور فريد هذ امر جيد ان تعلمنا بطرق التزوير التي اكتشفتها المفوضية لأننا لا نود ان نقع في ذات الاخطاء في المرة القادمة... كانت نكتة مهضومة ضحكنا لها جميعاً.

وقبل الرئيس الياور بصدر رحب الشروحات التي قدمناها له وقال بالحرف الواحد: بارك الله فيكم انكم تقومون بعمل جيد جداً وبرر ما حصل في ربيعه قائلاً ان حماسة بعض الاتباع دعتهم الى فعل اشياء قد تكون غير قانونية واننا سنحاول جهدنا ان نفهم الجميع ان طريق بناء العراق يتم باتخاذ الاسلوب العادل والابتعاد عن التزوير... ودعنا فخامة الرئيس متمنين له الخير والنجاح.

المشكلة الكبرى.. اربيل- المركز 226 ديانا

شكك الكثيرون من العراقيين، وكالعادة، بمفوضية الانتخابات ومجلسها لأنها لم تستطع اذاعة نتائج اول انتخابات ديمقراطية تجري في العراق بعد ايام من وقوعها، بل اخذت هذه العملية وقتاً طويلاً عزاه الكثيرون من حاملي نظرية المؤامرة الى ان مجلس المفوضين يعد "طبخة" انتخابية هي في خدمة هذا الكيان السياسي او ذاك الحزب.

لم يفكر احد من العراقيين بأنَّ اغلبية اعضاء مجلس المفوضين لا يمكن ان يتراجعوا قيد انملة عن مبادئهم وحيادهم وموضوعيتهم امام ضغط بعض الاحزاب لتعديل بعض نتائج الانتخاب او اطلاق سراح صناديق مزورة واعتبارها صناديق صالحة للعد والفرز، بل لم يدر بخلد احد خارج اسوار المفوضية ان تلك الايام كانت تمر ثقيلة والمباحثات بين وفد كردي رفيع وبعض اعضاء مجلس المفوضين تطول من الصباح حتى المساء مع اخذ فترة طعام قصيرة وسريعة... فماذا كان يحصل حقيقة؟... وما هي قصة المركز "226 ديانا"؟؟ في محافظة اربيل؟؟ ولماذا تأخر الاعلان عن نتائج الانتخابات؟ في الثامن من شباط – فبراير 2005 طلب كارلوس فلانزويلا العضو الدولي بمجلس المفوضين من اعضاء مجلس المفوضين وكانت الساعة تشير الى الثانية عشرة ظهراً عقد اجتماع عاجل نظراً لوجود مسائل مهمة على المجلس اتخاذ قرارات عاجلة وسريعة بشأنها.

حضر اعضاء المجلس الى قاعة الاجتماع وبعد دقائق دخل كارلوس فلانزويلا عابساً ومتجهم الوجه واحضر معه مايكل كليج الخبيرالقانوني في منظمة ايفيس وروث ماير من الامم المتحدة وجاريت بلانك من منظمة ايفيس والاسترالي اندرو ديفيس من الامم المتحدة والدكتور علي عبد الاله مدير العمليات.

قدم تقرير من قبل الامم المتحدة يتعلق بمشكلة ظهرت اثناء عملية عد وفرز الاصوات في اربيل حيث جرت مناقشات وطرحت اراء عديدة على مختلف المستويات. كانت المشكلة وجود حالات تزوير تم اكتشافها من قبل خبراء الامم المتحدة العاملين مع الفريق العراقي في مركز العد والفرز وكانت اعداد المصوتين في بعض المراكز متفاوتة مع ما هو مدون في سجلات الناخبين. قال السيد كارلوس: ان هناك شكوكاً كبيرة بوجود وتزوير في قاطع شوران منطقة ديانا–اربيل الذي يطلق عليها انتخابياً (المركز 226) وان التأكد من الارقام يقتضينا جلب الصناديق الى المركز الوطني. وهنا قال احد المفوضين إذا علمت البيشمركه التي تحرس مراكز الانتخابات هناك بأننا نود اخذ الصناديق لعدها ثانية فانهم سيمتنعون عن تسليمها، لذا يجب علينا ايجاد طريقة لا تجعلهم يشكون بنوايانا... بعد نقاش طويل استقر الرأي على إرسال احد موظفي الادارة الانتخابية الى المركز 226 مع الطلب الى قوات التحالف بتأمين طائرة نقل كبيرة (سي 130) لنقل حوالي 300 صندوق من ديانا اربيل الى المركز الوطني بمفوضية الانتخابات في بغداد.

افلام الحرب العالمية

لقد كانت هذه العملية وكأنها جزء من احد افلام الحرب العالمية الثانية حيث تقوم طائرة بنقل مواد من منطقة تحت جنح الظلام وجنود تلك المنطقة لا يعرفون ماذا يحصل... وهكذا وصلت صناديق الاقتراع الخاصة بتلك المنطقة وعددها حوالي 250 الى 300 صندوق الى المركز الوطني في اليوم التالي حيث بدأ الخبراء بالفحص والعد والفرز.

بتاريخ 10/ شباط-فبراير /2005 اجتمع مجلس المفوضين مع خبراء الامم المتحدة ومنظمة ايفيس الامريكية، وقال كارلوس في مستهل الاجتماع: لقد وضح جلياً من خلال فحص بعض الصناديق الآتية من المنطقة المعنية ان اوراق الاقتراع فيها مشبوهة ومشكوك بها وارقام الصناديق مع "استمارة الجمع رقم 71 المفروض ان تكون داخل الصندوق بعد الفرز غير متطابقة وهذا يؤيد اكثر وجود حالات تزوير كبيرة الى جانب ذلك فإنَّ طي اوراق الاقتراع هو بشكل مرتب جداً ومنظم جداً وبشكل واحد وهذا ما لا يحصل في اي انتخابات إذ يطوي المقترع ورقته بالشكل الذي يرغب به وهو شكل يختلف من انسان الى آخر.

فرز الاصوات حسب التعليمات

ان الطريقة المتبعة لعد وفرز الاصوات وحسب تعليمات المفوضية هي ان يقوم المركز المعني بعملية عد الاوراق وفرزها وتسجيل ذلك في استمارة 71 ثم يعيد اوراق الاقتراع الى الصناديق على شكل "رزم خاصة بكل كيان " لحفظها فترة من الزمن ، اما الصناديق المستقدمة من ديانا فقد كانت تختلف فقد وضعت الاوراق بداخل الصناديق بشكل مرتب جداً حيث ولم تطو مرتين وهذا ما يفترض ان يحصل... لذلك فان هذا الوضع يخلق حالة من الارتياب ان الاوراق لم يتم عدها وبقيت مطوية كما تم وضعها في الصناديق وقد وضعت ارقام غير حقيقية في "استمارة الجمع رقم 71.

خلقت هذه الصناديق مشكلة حقيقية... ان عدد الذين يحق لهم التصويت في تلك المنطقة وحسب سجل الناخبين كان 43 الف ناخب ولكن ما وجد في الصناديق تجاوز الـ157 الف صوت حيث منح، كما افادت التحقيقات، البيشمركه حق التصويت وكذلك المهجرون من ايران ممن لا يمتلكون اية وثائق تثبت عراقيتهم لذلك ظهر هذا العدد الضخم وغير الطبيعي من الاصوات.

جرى الحديث في ذلك الاجتماع عما اذا كانت جميع الصناديق مشبوهة وجرى فيها تزوير ام هناك صناديق فيها اصوات صحيحة وقد الف المجلس لجنة للنظر في كل صندوق وفحصه ولكن بالتالي ظهرت مشاكل جديدة لم تخدم هذا الاتجاه، منها ان استمارات جمع الاصوات المعروفة باسم 71 لم تكن موجودة في الكثير من الصناديق مما يعرقل امكانية معرفة من اين جاء هذا الصندوق، كما ان القيمين هناك لم يكتبوا رقم المحطة واسم المركز على الكثير من الصناديق بحيث لا يمكن معرفة مصدرها. هذا الى جانب ان لدينا 300 صندوق فقط في حين ان هناك صناديق اخرى بقيت في المنطقة وقد وجدت اللجنة بعض الصناديق وفيها استمارة عد الاصوات 71الا انها ظهرت انها تابعة للمركز (217) وليس لمركز ديانا 226.بعد تلك الاجتماعات الطويلة والمحرقة للاعصاب اصدر مجلس المفوضين بياناً جاء فيه:

في اطار مراجعتها الشاملة والنهائية لنتائج الانتخابات ولضمان عد دقيق لجميع الاصوات المدلى بها في انتخابات 2005/1/30 .ستقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق باعادة عد الاصوات لنحو 300 صندوق اقتراع في مركزها الوطني نظراً لاكتشاف خلل في تطابق بياناتها. وستبدأ عملية عد الاصوات في الساعة التاسعة من يوم 2005/2/11 وستستمر على مدى 24 ساعة يومياً لحين بلوغ نهايتها علماً بان هذا الاجراء قد يؤخر موعد الاعلان عن النتائج النهائية".

توصلت اللجنة التي الفت ، وبعد إعادة العد والفرز في صناديق قاطع شوران ديانا 226 الى نتائج تلخصها بما يلي:

– ان الارقام النهائية لعدد المصوتين مرتفعة للغاية بحيث تم ادخال ثلاثة اضعاف العدد الموجود في سجل الناخبين.

– تم السماح لقوات البيشمركه وعوائلهم بالانتخاب اينما كانوا بحيث تكررت عملية قيام اشخاص بالتصويت عدة مرات.

– لم يقم المعنيون على المراكز والمحطات خلال ساعات الصباح الاولى بشطب اسماء من ادلوا باصواتهم من سجل الناخبين ما سمح لمن صوت للمرة الاولى ان يكرر ذلك عدة مرات طالما ان اسمه موجود في السجل.

– اضيفت الى سجل الناخبين باقلام الحبر اسماء مع ارقام هوية بحيث خلق هذا الوضع عدم تطابق بين سجل الناخبين في تلك المنطقة والسجل الاصلي الموجود في المفوضية.

– من الناحية الفنية والوقت واتخاذ الاجراءات لم يكن ممكناً لـ 17مركزاً انتخابياً قبول حوالي 150الف ناخب وهذا ما ظهر هناك علماً بان الـ 17مركزاً التي تحتوي على (85) محطة يمكنها قبول 500 شخص في كل محطة بمعنى قبول حوالي 43 الف شخص من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة السابعة مساءً وليس 157 الف شخص كما ظهرحيث يحتاج مثل هذا العدد الى ثلاثة اضعاف الوقت المحدد للعملية الانتخابية.

– عدم وجود نسخ من القائمة (71) التي تحتوي على مجموع الاصوات التي حصل عليها كل كيان سياسي شارك في الانتخابات داخل الصناديق فاستحال على المفوضية مقارنة ذلك بالنسخة الاولى الموجودة لديها والتي ترسل اليها عادة في كيس آمن بعد فرز اصوات المركز..

– لم تعرف الكثير من الصناديق من اي مركز آتية نظراً لعدم تأشير اسم المركز عليها.

– خلصت اللجنة الى ان عدد الصناديق الصالحة والمقبولة بلغت (41) صندوقاً في حين بلغت الصناديق المشكوك بها 186 وهذه الصناديق هي التي تؤكد انها تابعة لمركز (ديانا 226) اما الباقية والبالغة حوالي (100) فتابعة لمراكز اخرى مختلطة.

ومن الاحصاءات التي توفرت للجنة ان نتائج الـ (41) صندوقاً كانت:

5680 صوتاً للمجلس الوطني الكردستاني

8233 صوتاً لمجلس محافظة اربيل

14731 صوتاً للجمعية الوطنية الانتقالية

ومن خلال عملية حسابية بسيطة يظهر ان فرق الاصوات الزائدة بلغ اكثر من 115 الف صوت... وستظهر التحقيقات التي اجرتها المفوضية في وقت لاحق حول هذا الموضوع الكثير من الحقائق الجديدة التي وردت على لسان العاملين في مركز ديانا وفي المراكز الاخرى في تلك المنطقة.

بعد يوم واحد من قيام المفوضية بالغاء الصناديق والاصوات التي تم التأكد من وجود تزوير فيها قدم الى مقر المفوضية وفد برئاسة السيد محمد احسان وكان يشغل منصب وزاري في حكومة اقليم كردستان وينتمي الى الحزب الديمقراطي الكردستاني.اجتمع الوفد بعدد من اعضاء مجلس المفوضين وعدد من خبراء الامم المتحدة مبدياً "اعتراضه الشديد" على ما قام به المجلس من اجراءات وكان اسلوب السيد احسان قاسياً وفيه نوع من التعالي مستعملاً كلمات لا يفترض ان تقال في اجتماع تفاوضي ومنها هناك "خلل في عد المفوضية" وان "مجلس المفوضين يتخبط في عمله" الى ما شابه ذلك بحيث دفعني في احدى الجلسات الى ايقافه عن الكلام والطلب منه ان يبقى في "مربع المناقشات الموضوعية " والكف عن استعمال الكلمات الجارحة التي لا يرتضيها اعضاء المجلس.

استمرت هذه الزيارات فترة ثلاثة ايام تبدأ من الصباح وتنتهي في المساء واقتصرت في بعض الاحيان على عضوي المجلس وهما عبد الحسين الهنداوي رئيس المجلس والذي عاش فترة طويلة في المنطقة الشمالية والسيد صفوت رشيد صدقي العضو الكردي في المجلس.

بتاريخ 2005/2/14 ورد الى المفوضية خطاب موجه من الحزب الديمقراطي الكردستاني تحت رقم 268 وفيه اعتراض شديد على اجراءات المفوضية حول ما حصل من انتهاك لكافة قواعد واصول العملية الانتخابية في مركز ديانا 226.

قرر اعضاء مجلس المفوضين الرد على كتاب الحزب بشكل يفسر مجمل ما حصل على ان يتم التأكيد فيه ان المفوضية لا تفرق بين حزب واخر او فئة واخرى ولكنها لا تستطيع السكوت او غض النظر عن اي عملية تزوير تحصل في هذه المنطقة او تلك.

جاء في كتاب الرد من قبل المجلس: اشارة الى كتابكم المرقم 268 والمؤرخ في 2005/2/14 يود مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ان يعلمكم في البدء بان مجموعة الخبراء العاملين معنا يجرون اعتيادياً تدقيقات اصولية منتظمة على جميع النتائج الواردة من المراكز الانتخابية في انحاء العراق الى المركز الوطني في بغداد وتتركز على اعادة عد الاصوات وفحص البيانات القادمة من مختلف محطات الاقتراع وتدقيق بياناتها. ان هذه العملية من التدقيق اظهرت تضخماً غير معتاد في عدد المصوتين للقطاع 226 في محافظة اربيل ما تطلب بموجب الاجراءات الاصولية المعتمدة مراجعة الصناديق الاصلية لتحديد مصدر ذلك التضخم. وتأكيداً على اهمية الامر اوفدت المفوضية مساعد المدير العام للادارة الانتخابية الى اربيل لفحص صناديق الاقتراع العائدة الى ذلك القطاع. كما تم في الوقت نفسه مناقشة الامر مع مسؤولي مكتب المفوضية في المحافظة حيث تم اكتشاف انَّ عدداً من الاجراءات غير الاصولية سمح بها من قبلهم منها عدم الاقتصار على سجل الناخبين في التصويت انما السماح ايضاً بالتسجيل والاقتراع في نفس الوقت وخاصة لعوائل افراد قوات البيشمركة المتواجدين في القطاع وكذلك لعدد من المواطنين العائدين من ايران الى ديارهم.

نظراً لكون تلك الاجراءات غير الاصولية اتخذت بموافقة مكتب المفوضية في تلك المنطقة ، فقد وافق المجلس على تحمل نتائجها. ولكن المشكلة ظلت قائمة لأنَّ الارقام المتضخمة لم تجد تفسيراً وافياً حتى بعد اعتماد تلك الاجراءات. اذ ببساطة كان من المستحيل ان تستوعب مراكز القطاع السبعة عشرة عملية اقتراع قرابة 160000 ناخب خلال وقت التصويت المحدد، وهذا خلق شكاً بحدوث مخالفات غيره

يتبع

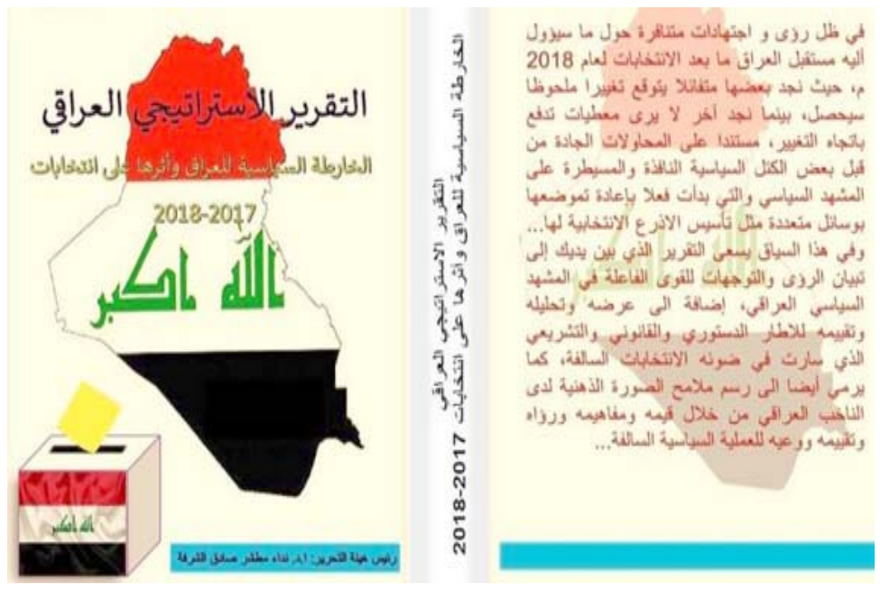

غلاف التقرير الستراتيجي العراقي

اقتراع: اندفاع شعبي نحو صناديق الاقتراع والمرأة في المقدمة

جيسيكا والتضليل الإعلامي الأمريكي

يحدث التضليل الاعلامي عند معالجة خبر معين بطرق ملتوية من أجل اخفاء الحقائق وتحقيق أغراض سياسية قبل تحول أنظار الجماهير و إستغلال تلقائيتهم و جهلهم بالأشياء ، و خير مثال على هذا القول هو دور الأخبار المزيفة في كسب الحروب.

وهذا ما حدث حقاً في حملة التضليل الاعلامي الامريكي التي شُنت ضد العراق لكسب رأي وتعاطف العالم بشكل عام والمجتمع الامريكي على وجه الخصوص لدعم الحرب على العراق ،

وقد نجح الاعلام الامريكي في تضليل الرأي العام بقضيتين مفبركتين يشوبهما الزيف والكذب اولهما ؛ قضية الحاضنات وشهادة (الشابة الكويتية نيرة البالغة من العمر 15 عاماً) امام لجنة حقوق الإنسان في الكونغرس الامريكي ، حيت تداولت و نشرت الشهادة على نطاق واسع واستشهد بها أعضاء مجلس الشيوخ والرئيس جورج بوش الأب عدة مرات وكان الغرض الاساسي هو دعم الكويت في حرب الخليج الثانية.

لقد كانت (نيرة) شاهد زور قدمت أمام تجمع الكونغرس باسمها الأول فقط وتبين فيما بعد أن اسم نيرة الأخير هو "الصباح" وهي ابنة (سعود الناصر الصباح سفير الكويت لدى الولايات المتحدة) انذاك ، فكانت اكذوبة مفضوحة كُتبت وأُخرجت وتم تمثيلها بشكل جيد ونجحت في كسب تعاطف مجلس الامن وكسب قرارات دولية ضد العراق ولا اريد الغوص فيها اكثر لان تفاصيلها معروفة لدى الجميع.

اما »جيسيكا لينش «فهي جندية في القوات البرية الامريكية من مواليد ١٩٨٣ ومن ولاية فرجينيا ، اسرت أبان الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية على العراق عام 2003 عندما كانت كتيبتها تحاول اقتحام مدينة الناصرية ، وأودعت في مستشفى الناصرية وعوملت بأحترام كأسيرة حرب وفقاً" للقوانين والاتفاقيات الدولية لأسرى الحرب ، ناهيك عن سمو الاخلاق العراقية بالتعامل مع الاسير اولاً وكونها امرأة ثانياً .

تبرعَ المحامي (محمد الرهيف) المواطن من اهالي المنطقة الذي لا اريد ان اعلق عن تصرفه الذي لايَنُم عن اي انتماء عراقي بالتحرك على القطعات الامريكية القريبة وابلاغهم بوجود المجندة الامريكية في مستشفى الناصرية ، معبراً بذلك عن انعدام انتمائه الوطني وارتضى لنفسه الذَلّة بالوقوف مع اعداء الله والانسانية والوطن ، تحركت قطعات امريكية على مستشفى الناصرية وتم فك اسر جيسيكا.

انتهت القصة بمجندة تم اسرها ، بعد ذلك بدأ الاعلام الامريكي المضلل للرأي العام العالمي والامريكي لسرد تفاصيل قصة اسر جيسيكا بطريقة الكابوي والتركيز على مبدأ اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس "

حيثُ اعلنوا خبر تعرضها للأسر وانهم يعرفون مكان اسرها عن طريق "عميل لهم في المنطقة " وتم تحرير الأسيرة بعد يومين ونقلها الى الولايات المتحدة الامريكية مع رجل وزوجته وطفلته الذي تبين فيما بعد انه المحامي (محمد الرهيف) الذي بلغ عن مكان أسر جيسيكا وابلغهم في روايته ان زوجته تعمل ممرضة في المستشفى وشاهدت جيسيكا وسارع محمد الرهيف متبرعاً بابلاغ القوات الامريكية بذلك وكان الثمن منحه لجوء انساني مع عائلته في امريكا .. مبدئياً انتهت القصة.

بعد وصول (محمد الرهيف) الى امريكا وقع عقداً بنصف مليون دولار لكتابة رواية عن كيفية الاخبار عن مكان جيسيكا مع الخلاف في صدق او كذب رواية محمد حول عمل زوجته بالمستشفى كممرضة ، ورواية اخرى تقول انها كانت مريضة بنفس المستشفى ، طبعاً تم تأليف كتاب بالقصة وتم طرحة بالاسواق تحت عنوان (لان كل حياة غالية) ونفخت الماكنة الاعلامية الامريكية بالقصة وصورت جيسيكا انها بطلة وقاتلت الى اخر رمق من حياتها حتى نفد عتادها فتعرضت للاسر ، وتم سرد القصة بطريقة "هوليودية " ، لكن نسفت جيسيكا كل تلك القصة حيث اخبرت كل اللجان المعنية ووسائل الاعلام انها لم تقاتل ولم تطلق رصاصة واحدة وتلقت معاملة حسنة من الجيش العراقي والطاقم الطبي وان قصتها تم تضخيمها لاغراض سياسية ، نجح الاعلام الامريكي بماكنته الكاذبة في تضليل الرأي العام وخلق رأي عام معادي للعراق من خلال قصة مفبركة كذبتها بطلة القصة ذاتها.. لكن بعد ان اخذت مداها وأحتل العراق.

بعد سماع كل تلك الاحداث المتناقضة والتي حققت رغم تناقضها اهدافها المرجوة.

هل يستطيع الاعلام العراقي نقل الحقائق لما حدث للعراقيين على ايدي القوات الامريكية من قتل وتعذيب وتنكيل وانتهاكات يندى لها الجبين ، ماحدث للعراقيين فلم هوليودي لكنه ليس خيالاً بل حقيقة تم تطبيقة على العراقيين بفتح النار على الاطفال والنساء والرجال ، وقتلهم وهم يتجولون في الشوارع وجاءت تلك القصص ضمن اعترافات بعض الجنود الامريكان بعد الحرب ..

فهل نجح اعلامنا في نقل حقيقة فضيحة سجن ابو غريب او معتقل بوكا او مذبحة مدينة حديثة التي لم ينجو منها سوى بنت واحدة لم يستقبلها اي من المسؤولين العراقيين وتعاني اضطرابات بسبب ماحدث لها ؟

الاعلام الامريكي يسوق بضاعته الرخيصة وأكاذيبه المزيفة على انها حقائق ، واعلامنا يبخس حق مواطنينا ويفشل في تسويق الحقائق وفضح زيف وعنجهية المحتل ، ويتقاعس عن المطالبة بأسترداد حقوقنا .. نحن بأمس الحاجة الى ضبط بوصلة الاعلام العراقي وخلق اعلام وطني قادر على المجابهة والدفاع والمطالبة عن الحقوق بعيداً عن الاعلام الحزبي والذي فشل حتى اليوم في ان يكون جزءاً مهماً في حركة وتطور الاعلام المهني ومواكبة تطور الاعلام الدولي .

كامل كريم الدليمي
بغداد

حرية الإرادة حقيقة ثابتة

حرية الإرادة تعرف بأنها سلوك الانسان و تصرفاته تنبع من ارادته الحرة .

يقول البروفسور (دانيل دنيت) استاذ الفلسفة في جامعة (تفتس) مشيرا الى موضوع الإرادة الحرة " ان طبيب جملة عصبية كان قد اجرى عملية جراحية لشخص مصاب بمرض الوسواس القهري وبعد نجاح العملية قد اخبر المريض من قبيل المزاح انه لا يمتلك إرادة حرة بعد الان ، و لقد صدق المريض قول الطبيب ثم بعد ذلك بدأ يعاني سوء المزاج و يعاني العنف و بدأ بمخالفة القوانين و قد ألقي القبض عليه و في المحكمة وقبل ان يصدر الحكم عليه قد اخبر الحاكم انه ليس عليه ذنب وان الطبيب قد اخبره انه ليست لدية إرادة حرة و قد تم استدعاء الطبيب الذي اخبر الحاكم بان الموضوع كان مزحة وليس الامر جداً يقول البروفسير ان اخبار الناس انه ليس لديهم إرادة حرة قد يؤدي ذلك الى مشاكل اخلاقية في المجتمعات ، و يقول البروفسور (دنيت) متحدثا عن تجربة بخصوص حرية الارادة " في تجربة لمجموعتين احداهما قيل لهم ان الارادة الحرة وهم ومجموعة اخرى قيل لهم ان الارادة الحرة حقيقة ثم أعطي الفريقين مسأله قابلة للحل بصعوبة مقابل بعض المال وحينها قام الفريق الذين قيل لهم ان الارادة الحرة وهم قاموا بالغش في حل المسالة بينما لم يغش الفريق الذي قيل لهم ان لديهم إرادة حرة" .

وبذلك نستنتج ان يجب ان نخبر الناس بان لديهم إرادة حرة وان لديهم حرية في الاختيار حتى على اعلى المستويات مثل الدين او العقيدة ، قال تعالى في سورة الكهف الاية (29) (وَقُلِ الْحَقُّ من رَّبِّكُمْ . فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ) ، وقد اشارت الاية الى ان الارادة مرتبطة بالحق و هو الاخلاق الصحيحة و الطريق المستقيم لذلك تتوعد الاية الظالمين بالعقاب الشديد لان الظلم غير مقبول في كل المجتمعات و هو عكس الارادة الحرة .

وذلك يعني ان حرية الارادة هي ما يتناسب مع الحق و الاخلاق الحسنة وعكس ذلك سوف لن تكون إرادة حرة بل سيتسبب بمشاكل للفرد والمجتمع .

غلام محمد هايس
البصرة